

العلاقة بين السياسة النقدية و الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية للفترة (2000-2021)

رسمية أحمد أبو موسى¹ ، حنان عبد السلام² لعبادي تغريد عبداللطيف العزام³

كلية السلط للعلوم الانسانية ، جامعة البلقاء التطبيقية ، السلط ، الأردن. Rasmiah_m@bau.edu.jo

² كلية السلط للعلوم الانسانية، جامعة البلقاء التطبيقية ، السلط الأردن ، h.ababdi@bau.edu.jo

³ كلية السلط للعلوم الانسانية ، جامعة البلقاء التطبيقية ، السلط ، الأردن ، taghreed.azzam@bau.edu.jo

تاريخ الاستلام : 2023 /04 /15 ؛ تاريخ القبول : 2023 /04 /30

الملخص :

هدفت هذه الدراسة إلى بيان العلاقة بين أدوات السياسة النقدية و الأداء المالي للبنوك التجارية الكبيرة والمتوسطة وصغيرة الحجم إضافة إلى البنك العربي ، والتي قد تساعد متخذي القرار في البنك المركزي في رسم سياسات نقدية مناسبة لتحقيق أهداف الاقتصاد الكلي، وتساعد إدارة البنوك التجارية في رسم سياساتها الاستثمارية. اعتمدت الدراسة على التحليل الوصفي لإيجاد العلاقة بين متغيرات الدراسة مستخدمة تحليل التباين ANOVA وتحليل الانحدار الخطي. اشتملت عينة الدراسة على (13) بنكا تجاريا عاملا في المملكة حتى عام 2021، وقد تم احتساب نسب الربحية ، ونسب السيولة ، ونسب التوظيف والملاءة خلال الفترة (2000-2021) ، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين أدوات السياسة النقدية والأداء المالي للبنك العربي ، وعدم وجود هذه العلاقة لدى البنوك كبيرة ومتوسطة وصغيرة الحجم . كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين أدوات السياسة النقدية والأداء المالي للبنوك كافة . وأوصت الدراسة بضرورة قيام البنك المركزي بزيادة تفعيل سعر إعادة الخصم وعمليات السوق المفتوحة وتشجيع البنوك التجارية على استخدامها . وكذلك أن يتبع البنك المركزي سياسة تمييزية لأدواته النقدية بين البنوك التجارية.

الكلمات المفتاح : السياسة النقدية ، نسبة الاحتياطي القانوني ، سعر إعادة الخصم ، أدونات الخزينة أجل 6 شهور ، الأداء المالي.

تصنيف JEL : G2 G3

Relationship between Monetary Policy and the Financial Performance of Jordanian The Commercial Banks during the Period (.2000-2022)

Rasmiah Ahmad Abu Mousa¹, Hanan A.D Al-Abbadi², Taghreed Abdel Latif Al-Azzam.³

Received: 06/04/2023 ; Accepted: 27/04/2023

Summary:

This study aimed to identify the role of information technology on the performance of human resources management at Al-Aqsa University, to achieve this goal the researcher used the descriptive analytical approach and conducted a field study on Al-Aqsa University in Gaza Strip. (52) questionnaires were distributed to the university administrative staff, the results were analyzed which proved that the university uses information technology at a large rate of 74%, and also proved that there is direct correlation between teaching, storing information technology and the performance of human resources management, also information technology has an important role in improving the performance of human resources management at the university. The study recommended continuing to develop training and education programs for employees with regard to information technology and providing the necessary devices and equipment to match modern technological developments, the study also recommended raising awareness of employees further to know the benefits of using modern technology for human resources and developing their skills, and necessary to support this by senior management.

Key words: Monetary Policy, Legal Reserve Ratio, Re-discount Price, Treasury bill for 6 months, Financial Performance.

Jel Classification Codes : G2 G3

1-1 المقدمة

¹ Faculty of Human Science, Al-Balqa' Applied University Rasmiah_m@bau.edu.jo.

² Faculty of Human Science, Al-Balqa' Applied University. h.ababdi@bau.edu.jo

³ Faculty of Human Science, Al-Balqa' Applied University taghreed.azzam@bau.edu.jo.

تعد السياسة النقدية أداة هامة من أدوات السياسة الاقتصادية ، التي تسعى لتحقيق الاستقرار النقدي ، واستقرار المستوى العام للأسعار والحد من التضخم والبطالة ، وزيادة معدلات النمو الاقتصادي والحفاظ على استقرار سعر صرف العملة . وهذه في حقيقة الأمر هي أهداف للبنوك المركزية ؛ والتي يسعى الوصول إليها من خلال استخدام مجموعة من الأدوات الكمية والنوعية بغرض الرقابة على الائتمان وإدارة التوسع أو الانكماش في حجم النقد.

تعتبر البنوك التجارية من الركائز الأساسية الداعمة للاقتصاد، نظرًا لمساهمتها في تعبئة المدخرات من مصادر الاقتصاد الوطني المختلفة والمحرك الرئيس للنمو الاقتصادي ، وحجر الأساس في دور الوساطة المالية التي تقوم به بين المدعين والمستثمرين ووظيفتها الأهم توليد الائتمان والتأثير في عرض النقد .

يتوقف نجاح البنوك بشكل أساسي على كفاءة إدارتها لمصادر أموالها واستخداماتها ، وتحقيق ذلك بإدارتها الكفؤة للسيولة ، وتوظيف الأموال ، والملاءة المالية سعيًا لتعظيم قيمة البنك الحالية ، في حين يسعى البنك المركزي لتحقيق الأهداف الاقتصادية المنشودة من خلال أدواته الكمية والنوعية وقدرته في التأثير على إدارة أصول ومطلوبات البنك، فالسياسة النقدية تؤثر على جانبي الميزانية العمومية ، فالسياسة النقدية التوسعية تعمل على خفض تكاليف التمويل لجانب المطلوبات، وترفع بذلك الملاءة المالية ، أما جانب الأصول فإن انخفاض معدل الفائدة تعمل على تحفيز البحث عن أصول ذات عائد أعلى ومخاطرة عالية، إضافة إلى أن البنوك تسعى إلى منح قروض طويلة الأجل للحصول على عائد عالٍ ، وبالتالي تنخفض السيولة (Dang and Nguyen 2020).

1-2 أهمية الدراسة

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية استخدام البنك المركزي لأدوات السياسة النقدية الكمية غير المباشرة في تحقيق أهداف الاقتصاد الكلي : كأهداف النمو الاقتصادي ، والتحكم في عرض النقد ، وتحقيق الاستقرار النقدي؛ من خلال المصارف التجارية التي تعمل على حشد المدخرات وتوجيه الائتمان المصرفي. في حين تسعى البنوك إلى توظيف المدخرات لتحقيق أرباحا وسيولة ملائمة ضمن درجة معقولة من المخاطر . وتكمن أهمية الدراسة في أنها تبحث العلاقة بين أدوات السياسة على النقدية الكمية غير المباشرة و الأداء المالي للبنوك التجارية .

1-3 مشكلة الدراسة

تحاول هذه الدراسة الإجابة عن التساؤلات التالية :

1- ماهي العلاقة بين أدوات السياسة النقدية (الاحتياطي القانوني ، سعر إعادة الخصم ، أدونات الخزينة) على الأداء المالي لكل من

البنك العربي والبنوك التجارية الكبيرة والمتوسطة وصغيرة الحجم العاملة في الأردن؟

2- ما هي العلاقة بين أدوات السياسة النقدية والأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية العاملة قيد الدراسة؟

1-4 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى استقراء :

1- العلاقة بين أدوات السياسة النقدية على الأداء المالي للبنوك التجارية العاملة في الأردن مقسمة حسب حجمها.

2- العلاقة بين أدوات السياسة النقدية والأداء المالي للبنوك التجارية العاملة مجتمعة.

3- تقديم اقتراحات وتوصيات لمتخذي قرارات السياسة النقدية في البنك المركزي التي يمكن الاستفادة منها في رسم السياسة النقدية بطريقة

يكون لها التأثير الإيجابي على الأداء المالي للبنوك التجارية، وتقديم اقتراحات لمدراء البنوك لرسم سياساتها الاستثمارية في ظل السياسة النقدية .

1-5 حدود الدراسة

اقتصرت هذه الدراسة على ما يلي :

البنوك التجارية العاملة في الأردن دون البنوك الإسلامية وذلك لطبيعتها الخاصة حيث أنها لا تتعامل بالفائدة ، وعليه لا تتعامل بسعر إعادة الخصم والاستثمار بأذونات الخزينة .

2-1 الدراسات السابقة

تنوعت الدراسات التي بحثت في السياسة النقدية وأثرها على الأداء المالي للبنوك ، ففي دراسة لـ Dzeha and Boachie (2022) والتي توصلت إلى أن زيادة سعر الفائدة الأساس كأداة من أدوات السياسة النقدية المتشددة تؤدي إلى خفض ربحية البنوك ، وذلك بسبب ارتفاع أسعار القروض وانخفاض الطلب عليها وبالتالي انخفاض ربحية البنوك على المدى القصير ، في حين أن انخفاض سعر الفائدة الأساس يدل على سياسة نقدية متساهلة تؤدي إلى زيادة ربحية البنوك . وقد رأى Nikhil and Deene (2021) تأثير القروض والسلف والودائع وإجمالي قيمة الأصول بسعر الفائدة الأساسية للسنوات الخمس السابقة لإعداد الدراسة ، والتي سعت إلى تقديم اقتراحاً ممتازاً للمنظمين في تأطير أسعار الفائدة المواتية التي تلبي أهداف الاقتصاد الكلي الهندي . حيث استخدم الرواي وآخرون (2021) منهجية أموزج الانحدار الذاتي ذو الفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة لتقدير العلاقة في الأجلين القصير والطويل لقياس العلاقة بين السياسة النقدية والسيولة لدى المصارف التجارية في العراق ، حيث توصل الباحثون إلى وجود علاقة عكسية ومعنوية طويلة الأجل بين سعر إعادة الخصم والسيولة لدى المصارف التجارية ، وعلاقة عكسية معنوية قصيرة وطويلة الأجل بين نسبة الاحتياطي القانوني والسيولة لدى المصارف التجارية ، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية طويلة الأجل بين عمليات السوق المفتوحة والسيولة لدى المصارف التجارية. ووجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات المدروسة وفق منهجية (bound test). ودرس (Pham et al ، 2021) تأثير السياسة النقدية على خلق سيولة للبنوك التجارية وما إذا كان التأثير مرهوناً بحجم البنك ، وأشارت النتائج إلى أن السياسة النقدية الانكماشية يمكن أن تؤدي إلى انخفاض خلق السيولة المصرفية وهذه النتيجة أقل وضوحاً مع البنوك الكبيرة . وإن زيادة معدل الفائدة الأساسية تؤثر بشكل كبير على خلق السيولة المصرفية ، وتأثيراً هامشياً لعمليات السوق المفتوحة وعدم فعاليتها مع نسبة الاحتياطي القانوني لثبات قيمتها طول فترة الدراسة .

وقد قام كلا من Dang and Nguyen (2020) إلى استكشاف كيفية تصميم البنوك لهيكليها المالي ومحفظة أصولها استجابة لتغيرات السياسة النقدية ، حيث أن البنوك تستجيب للتوسع النقدي من خلال زيادة الرفع المالي لجانب المطلوبات وخفض السيولة لجانب الأصول. وأن البنوك الكبيرة أكثر استجابة لتغيرات السياسة النقدية ، بينما تعزز البنوك الصغيرة قوة انتقال السياسة النقدية نحو السيولة المصرفية ، ويوثق الباحثان أن معدلات الفائدة المنخفضة تؤدي إلى تأثير مفيد على صافي نسبة التمويل المستقر وضرورة تعديل تكوين المطلوبات لتحسين استقرار مصادر التمويل . كما بحث (Kumar et al ، 2020) العلاقة بين السياسة النقدية وربحية البنوك في نيوزلندا مستخدماً طريقة تعميم التقدير اللحظي ، وأشارت النتائج إلى أن زيادة سعر الفائدة تؤدي زيادة ربحية البنوك في المدى القصير ، في حين أن زيادة سعر الفائدة تؤدي إلى تقليل ربحية البنوك على المدى الطويل ، والتي تم قياسها بنسبة كفاية رأس المال ونسبة القروض غير العاملة ونسبة التكلفة إلى الدخل . وفي دراسة للعلجوني (2020) ، والتي اعتمدت على خمس متغيرات مستقلة للسياسة النقدية متمثلة في الاحتياطي القانوني الإلزامي ، سعر إعادة الخصم ، عمليات السوق المفتوحة ، الاحتياطي القانوني ، والسيولة القانونية ، في حين تم قياس الأداء المالي بالعائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية كمتغيرات تابعة . وأشارت النتائج إلى وجود أثر سلبي لعمليات السوق المفتوحة على العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية . وأثر إيجابي لنسبة إعادة الخصم على العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية ، و أثر إيجابي لنسبة الإحتياطي النقدي الإلزامي على العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية ، ويوجد أثر سلبي لنسبة السيولة القانونية على العائد على الأصول وأثر

إيجابي على العائد على حقوق الملكية . وقد تبين أن نسبة الاحتياطي الإلزامي هي أكثر أدوات السياسة النقدية تأثيراً على الأداء المالي وتعزيز مكانة البنك في السوق ، وأن أدوات السياسة النقدية الأخرى (نسبة السيولة القانونية ، علميات السوق المفتوحة ، ونسبة إعادة الخصم ، نسبة الاحتياطي القانوني) لها تأثير بسيط في الأداء المالي في البنوك التجارية الأردنية محل الدراسة.

أظهرت دراسة الصمادي وأبو شنب (2018) وجود أثر ذات دلالة إحصائية لأدوات السياسة النقدية المتمثلة بسعر إعادة الخصم وعمليات السوق المفتوحة على العائد على الأصول للبنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان ، وأثر ذا دلالة إحصائية لأدوات السياسة النقدية على العائد على حقوق الملكية، بينما لا يوجد أثر للاحتياطي القانوني لثباته خلال فترة الدراسة. في حين أوضح Lau and Aperigis (2017) أن انحراف قرارات السياسة النقدية عن القواعد النقدية المعيارية الخطية وغير الخطية لها تأثير سلبي وذات دلالة إحصائية على ربحية البنوك . وفي دراسة تحليلية لأثر السياسة النقدية على الأداء المالي للبنك العربي لمحمد (2009)، توصل إلى أن نسبة الاحتياطي القانوني لها تأثير معنوي على مؤشر الربحية وملاءة رأس المال ، وأثراً معنوياً على مؤشر واحد من مؤشرات السيولة والمتمثل بنسبة السيولة القانونية .

2-2 ما يميز الدراسة

تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة —حسب بحث الباحثات — بما يلي :

- 1- تعتبر هذه الدراسة شاملة لأدوات السياسة النقدية الكمية غير المباشرة ، فهي الدراسة التي قامت بجمع أدوات السياسة النقدية الكمية معا.
- 2- تقسيم البنوك التجارية العاملة في الأردن حسب حجم موجوداتها إلى بنوك تجارية كبيرة ومتوسطة وصغيرة الحجم بالإضافة إلى البنك العربي ، وهذا ما لم تتناوله الدراسات السابقة .
- 3- بحثت هذه الدراسة أكثر من نسبة مالية لقياس الأداء المالي للبنوك التجارية قيد الدراسة ، ويمكن القيام بتغيير النسب المالية المستخدمة في دراسات لاحقة لبيان أثر السياسة النقدية على الأداء المالي للبنوك.

2-3 مفهوم السياسة النقدية وأدواتها

عرفت السياسة النقدية على أنها الأدوات التي يستخدمها البنك المركزي للتحكم في المعروض النقدي وما يتوافق مع النشاط الاقتصادي لتحقيق أهدافه خلال فترة زمنية معينة (لعوانة 2020)، وتعتبر السياسة النقدية من أهم أدوات السياسات الاقتصادية في الدولة للوصول إلى الاستقرار الاقتصادي، ويسعى البنك المركزي الأردني إلى الحفاظ على الاستقرار النقدي في المملكة، واستقرار المستوى العام لأسعار السلع والخدمات ، واستقرار سعر صرف الدينار الأردني ، حيث أن سعر الصرف الثابت مع الدولار الأمريكي الركيزة الأساسية للسياسة النقدية (البنك المركزي، 2021). وهذا ما يتطلب من البنك المركزي إدارة الفائض أو العجز النقدي باستمرار مع حاجات الاقتصاد الوطني . لأن الفائض النقدي مقارنة بحجم السلع والخدمات المعروضة يؤدي إلى التضخم ، والعكس من شأنه أن يؤدي إلى الانكماش الاقتصادي .

وتستند السياسة النقدية في الأردن على مجموعة من واسعة من الأدوات النقدية وعمليات السوق المفتوحة بهدف توجيه معدلات فائدة الاقتراض فيما بين البنوك ليلة واحدة حول مستويات مستهدفة وفقاً لسعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي ، وبالتالي التأثير على اتجاهات أسعار الفائدة في السوق المصرفي بما ينسجم مع التطورات الاقتصادية المحلية و العالمية . وتمثل هذه الأدوات في سعر إعادة الخصم ، وسعر الفائدة على اتفاقيات إعادة الشراء ليلة واحدة وأسبوع وشهر وأكثر ، وسعر الفائدة على نافذة الإيداع ليلة واحدة ، وسعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي ، ويعتبر سعر الفائدة على نافذة الإيداع الحد الأدنى لنطاق أسعار الفائدة لدى البنك المركزي ليلة واحدة ، وسعر الفائدة على اتفاقيات إعادة الشراء ليلة واحدة الحد الأعلى للنطاق (البنك المركزي، 2021).

2-4 تطور السياسة النقدية في الأردن

اتسمت السياسة النقدية التي اتبعها البنك المركزي الأردني بالمرونة لتناسب والوضع الاقتصادي السائد، فقد اتبع السياسة النقدية التوسعية والرامية إلى توفير السيولة الملائمة لتسريع حركة النشاط الاقتصادي، خلال الفترات (2000-2003) و (2007-2010) لمواجهة الأزمة المالية وتداعياتها، وخلال الفترات (2013-2015) و (2019-2021) وذلك بسبب جائحة كورونا وتداعياتها والتي أدخلت المملكة بحالة انكماش اقتصادي، من خلال اتخاذ مجموعة من الإجراءات النقدية كتخفيض لنسبة الاحتياطي القانوني وسعر إعادة الخصم وسعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء، وذلك بهدف خفض كلفة الإقراض في السوق المصرفي مع الحفاظ على عائد مجز على الموجودات بالدينار الأردني مقارنة بالعائد على الموجودات بالعملة الأجنبية.

في حين اتبع البنك المركزي سياسة نقدية انكماشية خلال الفترات (2004-2006)، (2011-2012) و (2016-2018) لمواجهة التضخم، وذلك برفع أسعار الفائدة لمعدل إعادة الخصم واتفاقيات إعادة الشراء وسعري فائدة الإيداع لليلة واحدة والفائدة على شهادات الإيداع أجل أسبوع وسعر الفائدة الأساس، واستحداث أدوات جديدة تتمثل في عمليات السوق المفتوحة المؤقتة والدائمة بالإضافة إلى عمليات مقايضة العملات الأجنبية بالدينار الأردني، والتي تهدف إلى تنظيم كمية السيولة في الاقتصاد والتأثير على احتياطات البنوك الفاضلة.

2-5 العوامل المؤثرة على الأداء المالي للبنوك التجارية

تؤثر العديد من العوامل الداخلية والخارجية على الأداء المالي للبنوك التجارية، وتعددت الدراسات التي تناولت العوامل المؤثرة على أداء البنوك التجارية فمنها من تناول العوامل الداخلية كعمر البنك وعدد الموظفين وكفاءاتهم وسياسات توظيف الأموال، وإدارة مخاطر السيولة، وإدارة مخاطر سعر الفائدة، ومنهم من تناول العوامل الخارجية كالظروف الاقتصادية وتوظيف الموارد والتشريعات المصرفية والقانونية، فتناولت دراسة (القيسي، 2017) أثر كفاية رأس المال، وجودة الأصول، وكفاءة الإدارة، والربحية، والسيولة والحساسية لمخاطر السوق بالإضافة إلى متغيرات الاقتصاد الكلي كمعدل النمو الاقتصادي ومعدل التضخم على أداء البنوك التجارية الأردنية متمثلاً في العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية. في حين قام (مصطفى، موسى، 2022) بدراسة أثر معدل دوران السهم، القيمة السوقية، العائد على حقوق الملكية، نسبة المديونية، نسبة السيولة النقدية، وحجم المصرف على العائد على الأصول. وجاءت هذه الدراسة امتداداً لدراسات العوامل المؤثرة على الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية من خلال دراسة علاقة السياسة النقدية الكمية غير المباشرة لتعد إضافة إلى حقول البحث العلمي ذات الأهمية العلمية والعملية العالية في وقتنا الحالي.

2-6 نبذة عن البنوك التجارية في الأردن وأدائها المالي

بلغ عدد البنوك العاملة في الأردن أربعة وعشرون بنكاً في نهاية عام (2021)، توزعت هذه البنوك بين (16) بنكاً أردنياً منها (3) بنوك إسلامية، و (8) فروع لبنوك أجنبية منها فرع لبنك إسلامي. وأظهرت مؤشرات المتانة المالية لفروع الأردن تحسناً واضحاً في أدائها المالي خلال عام 2021، وذلك على الرغم من الآثار السلبية لجائحة كورونا، إذ نمت موجوداتها بنسبة (7.9%) في حين بلغت (5.6%) في عام 2020، كما وصل نمو ودائع العملاء إلى (8.4%) عام 2021 في حين بلغ (4.2%) عام 2020. في حين استقر معدل نمو التسهيلات الائتمانية في العاميين الأخيرين بنسبة (5.9%). كما وصلت نسبة السيولة القانونية (141.5%) بينما بلغت (136.2%) في عام 2020 (البنك المركزي، 2021). حقق البنك العربي أعلى متوسط نسب ربحية فقد تراوحت متوسط الربحية بين (30%-58.7%)، تراوح متوسط نسب الربحية للبنوك الكبيرة بين (18-46%)، و (10.97%-43%) للبنوك متوسطة الحجم، بينما تراوحت بين (2.19%-10%) للبنوك صغيرة الحجم. وعند الحديث عن متوسط نسب السيولة يلاحظ بأن البنوك التجارية الأردنية بكافة أنواعها هي سائلة بدرجة عالية، فقد تراوح متوسط نسب

السيولة خلال فترة الدراسة ما بين (51.2%- 78.7%). كما أن متوسط نسب الملاءة كانت متقاربة جدا ما بين البنوك ولعل السبب في التزام البنوك بتعليمات البنك المركزي بخصوص لجنة بازل. ويلاحظ أن نسب التوظيف قد تأثرت بشكل واضح في عامي 2008 ، 2020 .

1-3 منهجية الدراسة

تعتبر هذه الدراسة ذات منهج وصفي تحليلي إحصائي، حيث سيتم وصف الظاهرة موضوع الدراسة وتحليل العلاقة بين متغيراتها باستخدام معادلة الانحدار لبيان أثر السياسة النقدية على الأداء المالي للبنوك التجارية وتقدير قيمة كلا من المتغير المستقل والتابع وقوة العلاقة بينهما، وتم استخدام اختبار تحليل التباين ANOVA لبيان الاختلافات في علاقة السياسة النقدية على الأداء المالي للبنوك باختلاف حجمها (الخرابشة، 2018)، وعلى الرغم من أن هناك متغيرات متعددة داخلية وخارجية تؤثر على الأداء المالي للبنوك التجارية، إلا أن هذه الدراسة اقتصر على دراسة علاقة السياسة النقدية التي يتبعها البنك المركزي على الأداء المالي للبنوك التجارية، وستعتمد الدراسة على تحليل البيانات المالية المستخرجة من القوائم المالية للمصارف التجارية الأردنية العاملة في المملكة، وذلك باحتساب نسب السيولة والربحية ونسب التوظيف والملاءة المالية من ثم حساب المتوسط الحسابي لكل البنوك التجارية العاملة حسب حجمها المالي، وربطها بنسبة الاحتياطي القانوني وسعر إعادة الخصم وأذونات الخزينة أجل 6 شهور والمستخرجة من تقارير البنك المركزي السنوية خلال الفترة (2000-2021).

1-1-3 فرضيات الدراسة

تقوم هذه الدراسة على اختبار الفرضيات التالية :

الفرضية العدمية الأولى : لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أدوات السياسة النقدية والأداء المالي لكل من البنك العربي والبنوك الكبيرة والمتوسطة وصغيرة الحجم العاملة في الأردن .

الفرضية العدمية الثانية: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أدوات السياسة النقدية والأداء المالي للبنوك قيد الدراسة .

2-1-3 مجتمع الدراسة وعينته

يتكون مجتمع الدراسة وعينته من المصارف التجارية الأردنية العاملة في المملكة ، وقد تم استثناء البنوك الإسلامية وذلك لاتباعها القواعد الشرعية التي تنص على عدم تعامل البنوك الإسلامية بالفائدة ، كما أن اختلاف مكونات بنود النسب المالية المستخدمة، الأمر الذي استدعى تحييد البنوك الإسلامية من الدراسة. واقتصر على البنوك التجارية الأردنية العاملة في المملكة والبالغ عددها (13) بنكاً تجارياً أردنياً حتى نهاية 2019. وقد تم تقسيم البنوك التجارية الأردنية من حيث حجم الموجودات إلى:

- 1- البنك العربي : الذي تجاوزت موجوداته 26 مليار دينار أردني .
- 2- البنوك التجارية كبيرة الحجم والتي تزيد موجوداتها عن 2 مليار دينار أردني .
- 3- البنوك التجارية متوسطة الحجم : وهي المصارف الأردنية التي تقل موجوداتها عن 3 وتزيد عن 2 مليار دينار أردني .
- 4- البنوك التجارية صغيرة الحجم والتي تقل موجوداتها عن 2 مليار دينار أردني ، مقسمة كما يوضحه الجدول التالي :

جدول رقم (1)

عينة ومجتمع الدراسة مرتبة حسب حجم الموجودات حتى نهاية 2021 (مليون دينار)*

البنك	حجم الموجودات	حقوق الملكية	نسبة الموجودات إلى حقوق الملكية
-------	---------------	--------------	---------------------------------

البنك العربي	63,805	10,321	%6.18
البنوك كبيرة الحجم			
بنك الاسكان للتجارة والتمويل	8,245	1,216	6,78
بنك الاتحاد	6,262	428	14.63
بنك القاهرة عمان	3,613	387	9.33
البنوك متوسطة الحجم			
البنك الأهلي الأردني	2,953	328	9.00
البنك الأردني الكويتي	3,005	467	6.43
بنك الأردن	2,740	473	5.79
بنك المال**	4,311	392	10.99
بنك الاستثمار العربي	2,300	228.9	10.04
البنوك صغيرة الحجم			
بنك سوستيه جنرال	1,767	158	11.83
البنك التجاري الأردني	1,444	147	9.8
البنك الاستثماري	1,281	185	6.92
المؤسسة العربية المصرفية	1,230	168	7.32

* التقرير السنوي للمصارف التجارية قيد الدراسة ، والنسبة تم احتسابها من قبل الباحثات

** موجودات البنك كانت 2 مليار في عام 2020 وما قبلها ، لذا تم ادراجها ضمن البنوك متوسطة الحجم .

3-1-3 متغيرات الدراسة

بناء على فرضيات الدراسة فإن المتغيرات المستقلة هي أدوات السياسة النقدية (نسبة الاحتياطي القانوني ومعدل إعادة الخصم ومعدل الفائدة على أذونات الخزينة لأجل 6 شهور) خلال الفترة (2000-2021) والمنشورة في تقارير البنك المركزي .

أما المتغيرات التابعة فقد تم قياسها ببعض مؤشرات الأداء المالي للمصارف التجارية وهي : مؤشرات الربحية ، السيولة ، التوظيف والملاءة . فقد تم قياس مؤشرات الربحية باستخدام النسب المالية التالية :

1- العائد على الاستثمار : هو أحد أهم مؤشرات الربح إلى موجودات البنك ، ويشير المؤشر المرتفع إلى كفاءة البنك في تحقيق الربح من أصوله . حيث تم احتسابه بقسمة صافي الربح الشامل على الموجودات . (Choudhry، 2018).

2- العائد على حقوق الملكية : وهو أيضا أهم مؤشرات الربح إلى أموال المساهمين ، وتم احتسابه بقسمة صافي الربح الشامل على إجمالي حقوق الملكية . (Choudhry، 2018).

3- إجمالي الدخل إلى الموجودات : ويشمل إجمالي الدخل صافي إيرادات الفوائد والعمولات وفروقات العملة الأجنبية وأرباح الموجودات المالية وأيه إيرادات أخرى إلى إجمالي الموجودات ، وكلما زاد إجمالي الدخل دل إلى قدرة البنك على تحقيق إيرادات عالية من موجوداته . (Kumar et al, 2020).

أما لقياس السيولة فقد تم استخدام المؤشرات المالية التالية :

1- نسبة السيولة القانونية : وهي عبارة عن النقد وشبه النقد إلى الودائع ، وتقاس هذه النسبة قدرة البنك على تلبية سحبيات العملاء لودائعهم من النقدية المتوفرة. إن ارتفاع النسبة تشير إلى قدرة البنك على الوفاء بمتطلبات العملاء من النقدية ، ولكن في نفس الوقت سيؤثر ذلك على انخفاض ربحية البنك. (مُجّد، 2009)

2- إجمالي الودائع إلى الموجودات : وتشير هذه النسبة إلى السيولة المتوفرة لدى البنك من الموجودات بكافة أنواعها لمواجهة سحبيات العملاء من الودائع . (Enatha، 2017)

ولقياس نسبة التوظيف فقد تم استخدام المؤشر المالي التالي :

1- صافي التسهيلات الائتمانية / إجمالي الودائع : وتشير هذه النسبة إلى مدى استعمال البنك أموال المودعين في تلبية حاجات الأفراد والشركات من القروض والسلف. (مُجّد، 2009)

والمجموعة الأخيرة هي نسب الملاءة المالية وقد تم قياسها باستخدام :

1- نسبة المديونية : وقد تم قياسها بقسمة إجمالي مطلوبات البنك إلى موجوداته ، وكلما زادت هذه النسبة زادت درجة المخاطرة . (Choudhry، 2018)

2- حق الملكية إلى إجمالي الودائع : وتشير هذه النسبة إلى مدى اعتماد المصرف على حقوق الملكية في رد الودائع للعملاء ، وكلما زادت هذه النسبة أشارت إلى متانة وقوة في تغطية أموال المودعين من حقوق الملكية. (مُجّد، 2009).

3-1-4 نتائج اختبار الفرضيات

تم اختبار الفرضية العدمية الأولى والتي تنص على أنه: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أدوات السياسة النقدية والأداء المالي للبنك العربي والبنك العربي والبنوك الكبيرة والمتوسطة وصغيرة الحجم العاملة في الأردن. فكانت النتائج المتعلقة بالبنك العربي كما يلي :

جدول رقم (2)

نتائج العلاقة بين أدوات السياسة النقدية والأداء المالي للبنك العربي

المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل ارتباط بيرسون	R^2	قيمة F المعيارية
0.541	0.055	0.652	0.425	0.001
0.0535	0.011			

يشير الجدول السابق ، إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين أدوات السياسة النقدية والأداء المالي للبنك العربي ، وعلاقة ارتباط

بلغت (65.2%) ومفسرة بنسبة (42.5%) ، وعليه ترفض الفرضية العدمية. وكانت معادلة الانحدار كما يلي :

$$Y = 3.048X + 0.379 + e$$

حيث أن :

Y: الأداء المالي للبنك العربي X: المتغير المستقل المتمثل في أدوات السياسة النقدية و e: مقدار الخطأ.

وعند الدراسة التفصيلية لتأثير أدوات السياسة النقدية على الأداء المالي للبنك العربي كانت النتائج كما يلي :

جدول رقم (3)

نتائج تحليل التباين ANOVA لأثر أدوات السياسة النقدية على الأداء المالي للبنك العربي

متوسط نسب الملاءة	متوسط نسب التوظيف	متوسط نسب السيولة	متوسط نسب الربحية	
0.471	0.063	0.014	0.006	نسبة الاحتياطي القانوني
0.184	0.356	0.892	0.000	سعر إعادة الخصم
0.511	0.840	0.507	0.001	أذونات الخزينة أجل 6 شهور
0.858	0.736	0.106	0.002	أدوات السياسة النقدية

يتضح من الجدول السابق ، أن أدوات السياسة النقدية تؤثر على ربحية البنك العربي ، كما أن نسبة الاحتياطي القانوني تؤثر على سيولة البنك العربي عند مستوى دلالة إحصائية (5%) . بينما لم يظهر هذا الأثر لأدوات السياسة النقدية على نسب التوظيف ونسب الملاءة . ولعل السبب يعود في ذلك لتنوع نشاط البنك العربي داخليا وخارجيا ورسم سياساته الاستثمارية ومحفظة أصوله ومطلوباته بشكل أقوى من تأثير البنك المركزي .

وعند اختبار العلاقة بين أدوات السياسة النقدية والأداء المالي للبنوك كبيرة الحجم ، كانت النتائج كما يلي:

جدول رقم (4)

العلاقة بين أدوات السياسة النقدية والأداء المالي للبنوك الكبيرة

قيمة F المعيارية	R ²	معامل ارتباط بيرسون	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	
0.071	0.154	0.392	0.031	0.528	الأداء المالي
			0.011	0.0535	أدوات السياسة النقدية

يوضح الجدول السابق ، عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين أدوات السياسة النقدية والأداء المالي للبنوك كبيرة الحجم . حيث بلغت قوة الارتباط (39.2%) وأن العلاقة المفسرة تساوي (15.4%) وهي نسبة تفسير جدا بسيطة . في حين بلغت قيمة F المعيارية (7.1%) وهي أعلى من مستوى (5%) ، وعليه يمكن القول ، أن السياسة النقدية لا تؤثر على الأداء المالي للبنوك الكبيرة . فهي تقوم برسم سياساتها الاستثمارية ومحافظ أصولها وإدارة مطلوباتها بعيدا عن السياسة النقدية للبنك المركزي . وكانت معادلة الانحدار مبينة بالمعادلة التالية :

$$Y=1.036X+0.473+e$$

حيث أن : Y الأداء المالي للبنوك الكبيرة ، X المتغير المستقل المتمثل في أدوات السياسة النقدية . و e: مقدار الخطأ.

وعند دراسة أثر كل أداة من أدوات السياسة النقدية على الأداء المالي للبنوك الكبيرة توضح الجدول التالي :

جدول رقم (5)

نتائج تحليل التباين ANOVA لأثر أدوات السياسة النقدية على الأداء المالي للبنوك الكبيرة

العلاقة بين السياسة النقدية و الأداء المالي للبنوك التجارية الأردنية للفترة (2000-2021)

رسمية أحمد أبو موسى ، حنان عبد السلام. لعبادي تغريد عبداللطيف العزام

متوسط نسب الملاءة	متوسط نسب التوظيف	متوسط نسب السيولة	متوسط نسب الربحية	
0.992	0.001	0.000	0.332	نسبة الاحتياطي القانوني
0.035	0.800	0.193	0.087	سعر إعادة الخصم
0.033	0.399	0.105	0.082	أذونات الخزينة أجل 6 شهور
0.097	0.156	0.016	0.092	أدوات السياسة النقدية

كما هو موضح في الجدول ، تؤثر نسبة الاحتياطي القانوني على متوسط نسب السيولة ومتوسط نسب التوظيف ، بينما لم يؤثر سعر إعادة الخصم وأذونات الخزينة على متوسط نسب السيولة والتوظيف ، مما يشير إلى فعالية استخدام البنك المركزي لنسبة الاحتياطي القانوني في التأثير على سيولة البنوك كبيرة الحجم. وظهر هذا الأثر على نسب الملاءة المالية حيث أشارت النتائج وجود أثر لسعر إعادة الخصم وأذونات الخزينة على متوسط نسب الملاءة ، وعند أخذ أدوات السياسة النقدية كاملة نجد أنه لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أدوات السياسة النقدية على كلا من الربحية والتوظيف والملاءة عند مستوى دلالة (5%) بينما اتضح أثر أدوات السياسة النقدية على متوسط نسب السيولة .وهنا يظهر نجاح تأثير السياسة النقدية التي يتبعها البنك المركزي في التأثير على سيولة البنوك التجارية وخاصة الكبيرة .

ولاختبار العلاقة بين أدوات السياسة النقدية والأداء المالي للبنوك متوسطة الحجم ، كانت النتائج كما يلي :

جدول رقم (6)

العلاقة بين أدوات السياسة النقدية والأداء المالي للبنوك متوسطة الحجم

قيمة F المعيارية	R^2	معامل ارتباط بيرسون	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	
0.144	0.104	0.322	1.078	0.748	الأداء المالي
			0.0118	0.0535	أدوات السياسة النقدية

تشير النتائج إلى عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين أدوات السياسة النقدية والأداء المالي للبنوك متوسطة الحجم ، فظهرت علاقة الارتباط بقوة (32.2%) وتفسر ما قيمته (10.4%) عند مستوى دلالة إحصائية (14.4%) ، مما يشير إلى أن البنوك متوسطة الحجم ترسم سياساتها الاستثمارية وإدارة أصولها ومطلوباتها بعيدا عن سياسة البنك المركزي .ولمعرفة أثر كل أداة من أدوات السياسة النقدية على الأداء المالي توضح الجدول التالي :

جدول رقم (7)

نتائج تحليل التباين ANOVA لأثر أدوات السياسة النقدية على الأداء المالي للبنوك متوسطة الحجم

متوسط نسب الملاءة	متوسط نسب التوظيف	متوسط نسب السيولة	متوسط نسب الربحية	
0.895	0.0143	0.000	0.018	نسبة الاحتياطي القانوني
0.332	0.289	0.252	0.040	سعر إعادة الخصم
0.163	0.249	0.165	0.005	أذونات الخزينة أجل 6 شهور
0.319	0.113	0.029	0.006	أدوات السياسة النقدية

تشير النتائج السابقة ، لوجود أثر ذا دلالة إحصائية بين أدوات السياسة النقدية متمثلة بنسبة الاحتياطي القانوني وسعر إعادة الخصم وأذونات الخزينة على الربحية ، في حين أثرت نسبة الاحتياطي القانوني على نسب السيولة ، في حين لم يظهر أثر ذو دلالة إحصائية لأدوات السياسة النقدية على نسب التوظيف ونسب الملاءة المالية .

أما نتائج علاقة أدوات السياسة النقدية بالأداء المالي فيمكن إيجازها بالجدول التالي :

جدول رقم (8)

العلاقة بين أدوات السياسة النقدية والأداء المالي للبنوك صغيرة الحجم

قيمة F المعيارية	R^2	معامل ارتباط بيرسون	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	
0.260	0.063	0.251-	0.0336	0.463	الأداء المالي
			0.0118	0.0535	أدوات السياسة النقدية

توضح قيمة F المعيارية (26%) لما يشير عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين أدوات السياسة النقدية والأداء المالي للبنوك التجارية صغيرة الحجم ، فالعلاقة تفسر بنسبة (6.3%) فقط وهي نسبة متدنية ، إضافة إلى قوة العلاقة سلبية وقيمة (25.1%) . وعند اختبار الأثر بشكل مفصل ، ظهرت النتائج التالية :

جدول رقم (9)

نتائج تحليل التباين ANOVA لأثر أدوات السياسة النقدية على الأداء المالي للبنوك صغيرة الحجم

متوسط نسب الملاءة	متوسط نسب التوظيف	متوسط نسب السيولة	متوسط نسب الربحية	
0.355	0.000	0.000	0.082	نسبة الاحتياطي القانوني
0.132	0.38	0.442	0.488	سعر إعادة الخصم
0.278	0.148	0.144	0.700	أذونات الخزينة أجل 6 شهور
0.399	0.039	0.038	0.346	أدوات السياسة النقدية

يشير الجدول (9) السابق ، إلى أن نسبة الاحتياطي القانوني تؤثر على نسب السيولة ونسب التوظيف ، وظهر هذا التأثير لأدوات السياسة النقدية مجتمعة على نسب السيولة ونسب التوظيف ، بينما لم تؤثر أدوات السياسة النقدية على نسب الربحية ونسب الملاءة .

أظهرت نتائج اختبار الفرضية الثانية والتي تنص على أنه لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أدوات السياسة النقدية والأداء المالي للبنوك قيد الدراسة ، جاءت نتائج تحليل التباين ANOVA موضحة بالجدول التالي :

جدول رقم (10)

نتائج اختبار العلاقة بين أدوات السياسة النقدية والأداء المالي للبنوك بمجموعة

الوسيط الحسابي	الانحراف المعياري	معامل الارتباط بيرسون	R^2	F المعيارية
الأداء المالي	0.513	0.0479	0.104	0.002
أدوات السياسة النقدية	0.053	0.011		

تشير النتائج السابقة على وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين أدوات السياسة النقدية والأداء المالي للبنوك التجارية قيد الدراسة ، فقد بلغت قيمة F المعيارية (0.002) عند مستوى دلالة إحصائية (5%) ، وبالعلاقة ارتباط إيجابية بلغت (32.3%) . وأن هذه العلاقة تفسر (R^2) (10.4%) فقط . وعليه ترفض الفرضية العدمية وتقبل الفرضية بوجود علاقة دالة إحصائية بين أدوات السياسة النقدية والأداء المالي للبنوك التجارية. كما تم إيجاد معادلة الانحدار الخطية فكانت كما يلي :

$$Y = 1.368X + 0.440 + e$$

حيث أن :

Y : المتغير التابع المتمثل في الأداء المالي .

X : المتغير المستقل المتمثل في السياسة النقدية .

e : مقدار الخطأ .

كما تم استخدام تحليل (Eta squared) لبيان حجم الأثر بين أدوات السياسة النقدية والأداء المالي ، فقد أشارت النتائج إلى أنها دالة إحصائية (0.000) عند مستوى دلالة إحصائية (5%) ، ولكن حجم الأثر بلغ (38.6%) . مما يشير إلى وجود متغيرات أخرى تؤثر على الأداء المالي للبنوك التجارية . كما تم استخدام تحليل (Multiple Comparisons) لأثر السياسة النقدية على حجم البنك ، فقد أشارت النتائج أنه لا يوجد أثر للسياسة النقدية على حجم البنك ، مما يشير إلى أن سياسة البنك المركزي غير تمييزية وموحدة على جميع البنوك قيد الدراسة .

5-1 ملخص النتائج :

أظهر التحليل الإحصائي النتائج التالية :

- 1- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين أدوات السياسة النقدية والأداء المالي للبنك العربي ، مما يشير إلى أن البنك المركزي يقوم بالتأثير على البنك القائد وهو البنك العربي لانجاح السياسة النقدية .
- 2- لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين أدوات السياسة النقدية والأداء المالي لكل من الكبيرة ، ومتوسطة ، وصغيرة الحجم . بمعنى أن هذه البنوك تقوم برسم سياساتها الاستثمارية وإدارة أصولها ومطلوباتها مبتعدة عن السياسة النقدية للبنك المركزي .
- 3- وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين أدوات السياسة النقدية والأداء المالي لكل البنوك ، أي أن الأثر المشترك لأدوات السياسة النقدية يؤثر على البنوك بكافة أنواعها . وقد يرجع السبب في ذلك إلى قوة البنك المركزي واستخدام أدواته في التأثير على البنك العربي .
- 4- الأداة الأكثر تأثيرا في الأداء المالي للبنوك كبيرة ومتوسطة وصغيرة الحجم إضافة للبنك العربي هي نسبة الاحتياطي القانوني ، بينما تؤثر الأدوات الأخرى تأثيرا بسيطا .
- 5- سياسة البنك المركزي النقدية غير تمييزية ، فعند استخدام أدواته يتم تطبيقها على جميع البنوك بغض النظر عن حجمه أو استثماراتها . كما أن نسبة الاحتياطي القانوني تطبق على جميع أنواع الودائع ، بما يؤثر على إدارة المطلوبات لدى البنوك .

5-2 التوصيات

توصي الباحثات بما يلي :

- 1- أن يتبع البنك المركزي سياسة نقدية تمييزية ، أي فرض نسبة الاحتياطي القانوني للبنوك الكبيرة ومتوسطة وصغيرة الحجم تختلف عن نسبة الاحتياطي القانوني التي يفرضها البنك المركزي على البنك العربي .
- 2- أن نسبة الاحتياطي القانوني تفرض على جميع أنواع الودائع دون تمييز ، وهذا ما يستدعي أن يقوم البنك المركزي بعمل تشكيلة من نسب الاحتياطي القانوني تناسب ونوع الوديعة ، بما يمكن البنوك من رسم سياساتها الاستثمارية .
- 3- دراسة أسباب عدم فعالية سعر إعادة الخصم في التأثير على سيولة البنوك التجارية العاملة في الأردن.
- 4- تشجيع البنوك التجارية العاملة الاستثمار في أدوات الخزينة أجل 6 شهور وذلك بهدف تحسين قدرة البنك المركزي التأثير على سيولة البنوك التجارية من جهة ، وقدرة البنوك التجارية على تحقيق عوائد ومخاطرة وسيولة مقبولة .
- 5- الحاجة إلى دراسة أثر عمليات السوق المفتوحة وحجم الاصدار من أدوات الخزينة لتمكين دورها في التأثير على سيولة البنوك التجارية .
- 6- الحاجة إلى عمل دراسة لأثر الأدوات الأخرى كسعر الفائدة على اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة وأسبوع وشهر ، وسعر الفائدة على نافذة الايداع لليلة واحدة على الأداء المالي للبنوك التجارية .
- 7- ضرورة قيام البنوك التجارية بمتابعة سعر الفائدة الأساسي وأسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية الأخرى وذلك بهدف رسم السياسات الاستثمارية في جانبي الأصول والمطلوبات .
- 8- ضرورة دراسة العوامل الأخرى المؤثرة على ربحية وسيولة البنوك التجارية قيد الدراسة .
- 9- ضرورة القيام بدراسات مماثلة ، باستخدام نسب مالية مختلفة لمقارنة النتائج وامكانية تعميمها. وأخرى تقوم بدراسة أثر أدوات السياسة النقدية على موجودات ومطلوبات البنك التجاري.

المراجع

- Ajlouni,Zain Abdul Rahim,Alown Bassam Ashwi.(2020). The Impact of Monetary Policy on The Financial Performance of Commercial Banks, *unpublished Thesis*, Al-Bayait University, Mafrq. Pp1-91.
- Al Raawy,Ahmad Wahib. Fahdawi,Mohand.Rafi'I, Ifthar Mohammad.(2020).The Relationship Between Monetary Policy and Liquidity at Iraqi Commercial Banks for the Period (2005-2018). *Al-Mustansariya Journal of Arab and International Studies* ,No76,pp98-121.
- Al-Qaisi,Fouazn.(2017), Analysis of Factors Affecting the Performance of Commercial Banks Using CAMLES Model: Applied Study on Jordanian Commercial Banks during the period 2009-2014, *Jordanian Journal of Business Administration* , Vol13, Issue 4,pp461-474.
- Aperigis, Nicholas.Lau,Chi Keung (2017)“ How Deviations from FOMC’s Monetary Policy Decision from a Benchmark Monetary Policy Rule Affect Bank Profitability : Evidence from US Banks “ , *Journal of Financial Economic Policy* , Vol 9 , No 4, pp354-371.
- Associate of Banks in Jordan , Comparative Performance of Banks in Jordan, <https://www.abj.org.jo/>
- Central Banks .(2021),Annual Reports , <https://www.cbj.gov.jo/>.
- Choudhry,Moorad, (2018),***An introduction to Banking principles, strategy and risk management*** , second edition , willy .
- Commercial Banks Annual Reports.(2021).
- Dang., VanDan. Nguyen, Khac(2021). Monetary Policy , Bank Leverage and liquidity, *International Journal of managerial Finance* , Vol 17, No4, pp619-639.
- Dzaha,Gloria.Boachin,Christopher.Kriesis, Maryam & Kusi, Baah. (2022).” Monetary Policy Decisions and Bank Profitability: Evidence from an Emerging Economy”, *international Journal of emerging markets*, vol17,No 6.
- Kharabsh, Omar Mohammad(2018) , Scientific Research Methods, Third edition , Dar Wael for publication and distribution ,Amman, Jordan .

Kumar ,Vijay. Sanjeev, Acharya & Ho Ly T. H.,(2020), Does Monetary Policy Influence the Profitability of Banks in New Zealand?, *International Journal of Financial Studies*, Vol 8, no 35.pp1-17.

Launha,Mohammad Ameen.Younes,Morad(2020).The Monetary Policy Stimulating The Economy ,A Case Study of United State of America , *unpublished Thesis*, University of Muhammad Siddik Bin Yehya, Algeria,p8.

Mohammad,Abdul Hussein Jassim.(2009).The Effect of Legal Reserve Ratio on The Performance of Commercial Banks–An Analytical Study in The Jordanian Arab, *Iraqi Journal of Administrative Sciences*, No 23,pp256-277.

Mostafa ,Bouchentouf Moulay.Mousa, Monsori Hajj,(2022), Factors affecting the Performance of Commercial Banks: An Econometric Study on Jordanian Commercial Banks (2007-2020), *Al-Bashaer Magazine*, Vol 8,No2, pp93-104.

Nikhil ,Belavadi.Deene,Shivakumar(2021).” Monetary Policy Collision on the Performance of Banking Sector in India”, Vilakshan–XIMB, *Journal of Management*. Vol.17, No2.

Pham ,Hanh Thi ,Song , Thanh Le and Thi Nguyen ,Loan Quynh,(2021).” Monetary Policy and Bank Liquidity Creation: Does Bank Size Matter?” *International Economic Journal* , Vol 35, issue 2,pp1-17.

Smadi,Taqwaa Mustatfaa, Abu Shanab,Samih Mahmoud.(2018).The Effect of Monetary Policy Tools on Commercial Banks Profitability Listed on Amman Stock Exchange ,*Amman Arab Journal of Research*, Folder 2,No1, pp221- 237.

Uwanyirigira,Enatha.(2017). Monetary Policy and Financial Performance of commercial Banks in Kigali,Rwanda , , *unpublished Thesis*, Kamapala International University. Rwanda.